



# فلسطين

العدد 28 فبراير / شباط 2016 م 19 جمادى الأولى 1437 هـ العدد 12 السنة الثانية  
Sunday 28th February 2016

## مقاربات

«الأسرلة» في سياق  
الهبة: مواجهة  
السرديات الصهيونية  
7-6



## قضية

تعدد اشكال ومفاهيم  
المقاومة: كيف نعيدها  
إلى الناس؟  
5.4



## مسألة

الحصار مقلوبا:  
الخوف من الفلسطيني  
مسالما ومقاوما  
3.2



(تصوير: ناتالي حنظل)

## أشكال المقاومة: جدلية التناظر والتكامل

بين أشكال المقاومة. وإن حصل تجاوب طفيف في الثمانينيات والتسعينيات مع أفكار النضال اللاعنفي بنماذجها المختلفة، الجنوب أفريقية والهندية وغيرها، إلا أن شعوراً عاماً انعكس في النقاشات بأن هذا الشكل يُضعف أشكال المقاومة الأخرى وينتقص من مشروعيتها في الوعي الجمعي.

نسعى في هذا العدد من «فلسطين العربي الجديد» إلى مراجعة مراحل من المقاومة الفلسطينية والأشكال التي تبلورت، صعدت أو تراجعت، وصولاً إلى شكل المقاومة الراهنة.

فمنذ دخول الاحتلال الإنجليزي لفلسطين عام 1917 والشعب الفلسطيني يستنطق أشكال المقاومة مع انضاح ملامح المشروع الصهيوني وفرضه على الأرض بالاحتلال العسكري، وهي أشكال انطلقت من الدفاع عن الأرض والهوية وتطوّرت إلى نوع من العمل الفدائي في ستينيات القرن العشرين، والمقاومة الشعبية والعمل السياسي على مدار قرن كامل.

لقد أدى اختلاف مواقع وظروف أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة بعد النكبة، إلى اختلاف أشكال وأدوات المقاومة، ونشأ ما يمكن تسميته معادلة التناظر والتكامل

تذهب آراء إلى أن ثمة ابتكاراً في شكل المقاومة بالسكنين يربك المحتل ويبذد سياج الأمان حول وجوده الاستعماري؛ إلا أن آراء أخرى - لا تختلف على تقييد التضحيات- تذهب إلى أن مراوغة في شكل المقاومة تحول دون أن تكون فعلاً جماعياً شاملاً يحقق أهدافه السياسية، ولا سيما مع واقع التفوق التقني العسكري لدى المستعمر. وإن كان من الصعب إغفال أن ما يعتبره البعض «مقاومة يائسة» هو أيضاً تدبير لهذا «التفوق» من خلال تدبير أمان المستعمرة، و«الأمن» كما نعلمنا دروس التاريخ هو شرط إدامة الاستعمار.

### هبة تحرير الملحق

ما هي فرص التقاء أشكال المقاومة المتعددة ضمن مشروع وطني؟ قد يلخص هذا السؤال مسعى هذا العدد.

إن التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية هو أيضاً تاريخ أشكال المقاومة، تطورها أو تراجعها، والعلاقات في ما بينها، تكاملاً أو تناقضاً، وما حقته وما أخفقت في تحقيقه حتى الآن.

ويستدعي شكل الهبة الفلسطينية الأخيرة بحثاً ومراجعة في أشكال المقاومة الفلسطينية على مدى قرن كامل. وإن



## قضية

يعالج المقال إشكالية العلاقة بين السلطة الكولونيالية وأشكال المقاومة في السياق الفلسطيني. وبني المقال على مقولة ترى أن العلاقة بين السلطة وأشكال المقاومة هي من جنس العلاقة الضرورية، مما ينفي عنها الاعتباطية والإرادية في إن. إذ بات من بندييات القول إن العلاقة بين السلطة والمقاومة هي ذاتية وليست جوهرية. وبالتالي فإن طبيعة العلاقة بين السلطة والسكان هي ما يحدد شكل المقاومة في نهاية المطاف. بعبارة أخرى، إن المقاومة بالصحح أو بالسككن أو بالمقلاع أو بالصاروخ أو بالأساليب اللاعنفية هي مسألة مركبة: علائقية بالضرورة. وهو ما ينفي السجبال الوهمي الذي يقع فيه بعض الفلسطينيين حين يُفاضل بين أشكال المقاومات، وكأنها مسألة ذاتوية أو رغبوية مما يجوهز المقاومة ويخرجها عن سياقها. يبدو هذا التصور كأن المقاومة ذات مستقلة مكتفية بذاتها، ذاتية التشكيل وتحرك من موقع متعال لا تتأثر بالسياق المعقد، وبخاصة طبيعة علاقتها بالسلطة. وبذا نجد مسألة ارادة أو رغبة، اي أن امتلاك نية الرد، المقاومة تكفي لإخراج الفعل من حيز النية إلى الخارج بصرف النظر عن العلاقة المركبة التي تحدد الشكل والإداة. وهذا منظور يتجاوز منطق العلاقات المتناحزة والمركبة بين أشكال المقاومة وعلاقتها القوة الاستعمارية من جهة، وعلاقة المقاومة بالسكان من جهة أخرى. وعليه، وفق هذا الاقتراب يرتبط مستوى

### تعددية الحركة الوطنية

لا تتكوّن حركة التحرر الوطني من حركة سياسية أو تيار أيديولوجي واحد، ولكنها تتكوّن من حركات متعددة، وكانت التعددية الفضائلية الفلسطينية ممكّنة في حالة حركة التحرر لأن القاسم المشترك بينها هو المقاومة ضد الاحتلال. واعتبرت الخلافات الأيديولوجية ما دون ذلك خلافات ثانوية. كما أن مرحلة حركة التحرر الوطني تغرض أنماط من العمل السياسي ناتجة عن حالة الصراع مع الاستعمار أو الاحتلال، وتكون المقاومة في صلب الفعل السياسي لحركة التحرر، من دون أن تشكل غايةً لأنّها، بل وسيلة وأداة لتحقيق برنامج سياسي تقرره حركة التحرر الوطني للوصول إلى حالة الدولة والاستقلال.

## هسار

## ثنائية السلطة والمقاومة: لا دولة، لا حركة تحرر

يمكن القول أن ثنائية السلطة والمقاومة التي ضربت حركة الوطنية الفلسطينية، بما فيها قووم اليسار وحركة حماس

**مهد مصطفى**

بغرض هذا المقال بداية إن نازم النظام نتجية التقاطع الحاصل بين حالة حركة التحرر الوطني وبين حالة الدولة، حيث نتجت عن هذا التقاطع حالة سياسية

إذا كانت المقاومة الشعبية واللاعنفية تكرس رفض السلطة الاستعمارية، فإنها من جهة أخرى تُنشط الفئات الاجتماعية التي لا تستطيع حمل السلاح بشرط أن تدرك أن هذا التدبير المقاوم له حدوده، وعلاقتها المنسجمة مع المقاومة العنفيه التي لا يمكن إسقاطها

# كيف نعيد المقاومة إلى الناس

### تعدّد أشكالها لا يعني تناقضها

### طغيان إرادة السلطة على الإرادة الشعبية



مخيم الدهشة، بيت لحم، احتجاجات على سياسة النوروا، آب 2015 (صوتيات للشرق)



تنتظر هناك تدابير قتالية كالصواريخ والانفاج على سبيل المثال ملثما هي الحال مع المقاومة في غزة. وهو نضال مختلف يبقى متشكلا بمحاكاة السلطة للسكان الفلسطينيين، وهو بالتالي يؤثر في مستوى كثافة العنف وشكله. يستدعي هذا المتخول لأدوات المقاومة حديثاً حول طبيعة العلاقة بين المقاومة والسكان، وما إذا كانت المقاومة جهازاً قتالياً تخويفياً متخرفاً بنوب عن الناس، أم هي فعل جماعي شامل لا يسقط بالإنابة أو التمثيل فإذا كان انفصال السلطة عن الناس بما هو مصدر الإكراه الحديث، فمن غير المقبول عند حركات المقاومة بما هي فعل جماعي شامل أن تحاكي هذا التصور خطايا وممارسة على الضدّين ومراقبية متواصلية على المجتمع الفلسطيني. اختراع سياسي حديث، فمن غير المقبول تعميم فكرة إرادة القوة عند المدنيين فوكو، على الحركات التي تسعى للتحرر الوطني، ومن غير المقبول كذلك تعميم نموذج «العموي مبتذل» حين يفترض وجود داخل وخارج متداخلين على المجتمعات ما هي الحدينة وعلى التي ارتفعت إلى السلطوية كما سابن. وإن كان ينطبق على بعضها تحديداً عن السباسب الكولونيالي، حيث يجعل حركات المقاومة مستبدة على الناس. وهو منظور يبنني على فكرة التركيب؛ أو اقتراض وجود خارج (إرادة السلطة) منسطب على داخل (إرادة المقاومة) ينحل

ما بقي الاستعمار الصهيوني جائماً في فلسطين. من هذا المنظور تأتي أهمية تعدّد أشكال المقاومة، وأن المقاومة الشعبية لا تقل أهمية عن المقاومة العنفيه كتدبير قتالي للحيلولة دون تحولها إلى تدبير جهازي سلطوي مفصول عن الناس. فإذا كانت المقاومة الشعبية واللاعنفية تكرس رفض السلطة الاستعمارية، فإنها من جهة أخرى تُنشط الفئات الاجتماعية التي لا تستطيع حمل السلاح بشرط أن تدرك إن هذا التدبير المقاوم له حدوده، وعلاقت المنسجمة مع المقاومة العنفيه التي لا يمكن إسقاطها ما بقي الاستعمار الصهيوني جائماً في فلسطين. وبما يحافظ على تعمد لمنطق المقاومة لا تقل أهمية عن المقاومة العنفيه كتدبير قتالي للحيلولة دون تحولها إلى تدبير جهازي سلطوي مفصول عن الناس. فإذا كانت المقاومة الشعبية واللاعنفية تكرس رفض السلطة الاستعمارية، فإنها من جهة أخرى تُنشط الفئات الاجتماعية التي لا تستطيع حمل السلاح بشرط أن تدرك إن هذا التدبير المقاوم له حدوده، وعلاقت المنسجمة مع المقاومة العنفيه التي لا يمكن إسقاطها ما بقي الاستعمار الصهيوني جائماً في فلسطين. وبما يحافظ على توسيع نطاق مقاومة الاستعمار عوض أن تتحول إلى كائنات سلبية تركن في أثناء مقاومتها للاضطهاد الصهيوني إلى نخبة قد تنزلق عن جراء استنباغ الناس لها وإنابتها عنهم إلى حركات سلطوية. هنا أهمية المقاومة الشعبية واللاعنفية كسياج حماية يحول دون انزلاق المقاومة العنفيه المحترفة إلى جهاز سلطوي متعالم عن الناس. ومن جهة أخرى يسقط تهمة الإرهاب عن فعل المقاومة بما هي فعل شامل غير محصور في نخبة محترفة، ويظهر للجميع أن المقاومة هي الناس المستمعرون.



صف دراسي في الصراء، بلدة العيزرية القدس، شباط 2016 (محمد غزالي)

الغنائية السليمة، وما بعد الحديثة، أي ثنائية سلطة، مقاومة، حيث الأخيرة لمنحفة في الذات الصماعية بما هي، أي المقاومة مشروع جماعي شامل مما يحبط بها بسياج جمعيتها من الانزلاق إلى حركات سلطوية. إن هذا الانزلاق يجعلها نتاج السلطة وتميخصها له كما يرى «ليونوي مبتذل»، من حيث شرط صلاحية منظور، وبالتالي فهي استمرار لمنطق السلطة، ومواجهة الخصم بالدخول في حقله. وهذه ليست بمقاومة على الإطلاق بل أقرب إلى منطق السلطة. وهو لتحليل المنطق السلطة الحديثة التي استست لفكرة انفصال السلطة عن الناس، وهو الانفصال الذي يثنى المنطق العنصرية عن الوجود المشتقة من الإرادة حيث استست لاستراتيجيات القمع والاستثناء والضغط والتحكم مما يحيل إلى «الحياة العارية» و«الإنسان المستباح» كما يقول جورجو أغانجيين. وهو مصدر التوتر بين المركز السياسي وبين المجالات الاجتماعية، بين الشتيان الاجتماعي والخبنيان السلطوي الدواني الحديث والقائم على مبدأ السيادة المطلقة. ومن هنا لا جد حرجاً في القول إن الإرهاب الجورته، يدخل المقاومة في ضرب من السيطرة، كما قيلت حركة المقاومة (حماس) بما أنها أصيبت حركة المقاومة في ضرب من السيطرة والاستعداد بعد أن تستدخل إلى مجتمع المقاومة عادة الطاعة المستسلمة وبعد تحولها إلى سلطة مركزية في طبيعة متعالية، وهذا براسي خيانة المنطق التحرري للمقاومات، ويخترح المجتمع الذي انتجها لتصبح غاية في ذاتها وتسمى آلة قمع وامتيازات أفصح والمنظمة نموذجاً لها. منطقها الخاص ومصفايها الخاصة، وسنتر علاقتها بالناس وفق مبدأ الأمر والطاعة. بانقسام



مررة أخرى من قبل حركة المقاومة الجورته، إلى حاكم ومحكوم في ضرب من السيطرة، كما قيلت حركة المقاومة (حماس) بما أنها أصيبت حركة المقاومة في ضرب من السيطرة والاستعداد بعد أن تستدخل إلى مجتمع المقاومة عادة الطاعة المستسلمة وبعد تحولها إلى سلطة مركزية في طبيعة متعالية، وهذا براسي خيانة المنطق التحرري للمقاومات، ويخترح المجتمع الذي انتجها لتصبح غاية في ذاتها وتسمى آلة قمع وامتيازات أفصح والمنظمة نموذجاً لها. منطقها الخاص ومصفايها الخاصة، وسنتر علاقتها بالناس وفق مبدأ الأمر والطاعة. بانقسام

## »

### تضخمت مؤسسات المجتمع المدني في الفراغ السياسي لغياب الدولة

التسوية في مطلع السبعينات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية لم يكن نتجة تحول في الخطاب السياسي بل لحركة فتح ولم يتم هذا التحول نحو التسوية واتفاق أوسلو من خلال هيئاتها وقواعدها. الخلاف أو الانقسام الذي أصاب فتح بعد خروج القوات كانهما وجهان لعملة واحدة، أكثر من أشكال الدولة، يتم من خلاله ممارسة السيادة والعمل السياسي والتعددية الحزبية، بل كانت السلطة السياسية الحزبية، من كانت السلطة في ظلها في طريقها إلى الدولة وفي ظل الاحتلال. تعامت حركة فتح مع السلطة وتشوهد داخل الحركة غير محكوم بحسابات سياسية أو حركية وإنما هو متعلق بعوامل خارجية. وتتصرف حركة فتح لتطور الصراع. ومعلوم أن التحول نحو

## وقفة

### تبدّل عبر عقدين

**علاء الزبير**

يرتبط مازق المقاومة الفلسطينية ارتباطاً عضوياً بمازق السياسة الفلسطينية وفجوة الشريعة. وفي ظل ترهل الحقل والفكر السياسي وغياب القيادة المملّة تزداد درجة التشجّع والاحتقان بين حقلي المقاومة والسياسة، وإن كان ارتباطهما العضوي يعني أنهما بالأصل مكتلان لبعضهما البعض، خصوصاً في ظل العيش تحت شرط كولونيالي استعماري فألفعل السياسي يجب أن يكون فعلاً مقاوماً مشتبكاً مستجيباً لتطلعات الجماهير. ولكن هذا الترابط النظري بين المقاومة والسياسة يتبدّل عبر العقدين الماضيين بموجب مقتضيات المرحلة وشخصوصها وأولوياتها وشروط الناجين وإفرازات علاقات القوى بين المستعمر والمستعمر. على سبيل المثال، بعد نشوء السلطة الفلسطينية وما رافق ذلك من أزمة هوياتية إقاربتها ما بين العمل كبيررقراطية إدارية أو كاستناد للثورة عادت للوطن. لم تستطع تلك السلطة تجريم المقاومة المسلحة أو تقزيم الفعل والسلوك المقام (بعمومه وليس بتسلّحه فقط) رغم الرغبات المتعدّدة تحت سقف العملية السلمية البائسة.

ولكن، خلال العقد الأخير وكأحد متطلّبات مشروع بناء الدولة والعصرنة والحكمة الرشيدة، كان لازماً (والذي ما لبث أن أضحي اقتناعاً) على السلطة الفلسطينية البدء بعملية إعادة خلق لآجهازيها ومنفوتها الأمنية لأهداف عدّة من ضمنها تجريم المقاومة المسلّحة وتسليح «المقاومة» السلمية. عملية التسليح هذه من طرف السلطة الفلسطينية ترافقت مع نشوء «صناعة ومهندة» للمقاومة السلمية يتقاضى خلالها شخصوص ومؤسسات الأموال مقابل خدماتهم المقاومة. فقد أقدمت بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية وشخصوصها على «تكتنرة» المقاومة السلمية. كنتيجة لاقترام مصطلح التكتنرقراط للساحة السياسية الفلسطينية. وأصبحت المقاومة السلمية تُفهم في تلك الأروقة السياسية كخدمة مدفوعة الأجر تقدّم بموجب عقود ومواعيد نهائية لتسليم المخراجات. بالمعنى هذا التوصيف لا ينطبق على الفعل المقام السلم- الشعبي اليومي التابع من الفعل الجماهيري الشعبي التبعوي؛ فالتسليح هنا هو من شأن بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية وإن غطت ووصفت عملية التسليح هذه بكمكلمات أخرى لتويهه حقيقة ما يحدث. هذا التسليح لا شكّل من أشكال المقاومة السلمية ينسجم تماماً مع التبرامج السياسي المتبني من قبل السلطة الفلسطينية، والذي لا يستجيب بحده الأدنى لتطلعات الفلسطينيين في الوطن والمنفى، وينسجم أيضاً مع نهج السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني ومنع الاشتباك مع الحقل بالمعنى الواسع والشامل. وأتاني كذلك كنتيجة حتمية لاعتمادية المطلقة على الغير بدل الذات بما فيئها المساعدات الدولية والشروطية والسياسات الاقتصادية التمييزية اللية التميّزة. هذا الانقسام والتكامل زاد من ضعف ووهن المجتمع الفلسطيني في مقاومة المحتل والمستعمر، وأضحي للفعل المقام، أو سجدز الاحتجاج الفعّال، هو الاستثناء، بدل القاعدة.

وبالتالي، وكأحد إفرازات مشروع بناء الدولة وكترجمة ضيقة مقنوصة لنهج سلاح واحد، قانون واحد، السلطة واحدة، أضحي مصطلح «المقاومة»، بحث ذاته مصطلحاً «قدراً» في أروقة صنع القرار السياسي الفلسطيني، وهنا تكمن الخطورة الأكبر؛ إذ أن الهدف الأخطر لإعادة بناء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية والتحوّلات السلطوية المرافقة لتلك العملية تمثّل في العمل على ضرورة ضرب عنصر ووعي المقاومة، بمعناها الواسع، وإن كانت المقاومة المسلّحة هي الهدف الأهم لتلك العمليات. ونهجا كنهج فعال التحزّر من الاستعمار. والمقاومة كنهج للحياة تحت الاستعمار تعني في ما تعنيه إعادة القيمة للمثّل والقيم الأصلية للمجتمع الفلسطيني التي أهلت على مرّ العهود لمواجهة الاستعمار بدل الرضوخ، بل تعني أيضاً تحويل الإحباط واليأس إلى فعل سياسي جماعي مشتبك لإحراز الحقوق الوطنية والمدنية والإنسانية، وتعني كذلك أن امتياد امتيahan كرامة الفلسطينيين في مواجهة الاستعمار والتعمية. تتخلل الأنظم الاستعمارية والتعمية (باحث واكاديمي فلسطيني/ جنيف)

ووظائف وتسهيّلات مقابل الولاء، كما ضربت ثنائية السلطة والمقاومة القاطع نقتانان من العلاقات بين القوى المسلحة الفلسطينية والسلي وان تحفظ معظمها من مسار أوسلو وقيام السلطة، فإنها تكثفت مع هذه الثنائية من خلال سلبية عملها السياسي الذي لم يحاول تجاوز هذه المرحلة أو فهمها. ولقد همّشت قوى اليسار الفلسطيني نفسها مرتين: المرة الأولى عندما رضيت بتهميش منظمة التحرير ولم تبادر إلى إعادة بنائها بعد السلطة، والمرة الثانية عندما شاركت في الانتخابات من دون أن يتم إعادة بناء المنظمة من دون أن تقوم على إعادة ترتيب صفوفها التنظيمية والسياسية. (باحث واكاديمي فلسطيني/ أم الفحم)

## قراءة

الوصل بين ما يجري على الارض وبين المطالب السياسية الفلسطينية، يعني في حال نجاحه، إضفاء «الاسرلة» التي منبّتة رواية تقول إن ما يجري من عمليات مقاومة هو نتاج «كراهية» و«تحريض»، وليس مقاومة مرتبطة بخطاب الحقوق والعدالة

##### انطون سلاحت

ماذا تعني مقاومة «الأسرلة» في سياق الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية؟ تعني أكثر من أي شيء آخر، رفض الرواية الإسرائيلية ولا سيما في الحلية الدولية في ظل أوضاع تكسب فيها هذه الرواية مناطق جديدة أو تستعيد مناطق قديمة، بتأثير أحداث إقليمية ودولية راهنة ومستعدّة.

تعمل إسرائيل على إقناع العالم أنه بحاجة إلى «عقيدة جديدة» أو «قواعد لعبة أخرى» تتعلق بفلسطين والقضية الفلسطينية، فحواها تركيز الطلع نحو «سلام إقليمي»، بشرط أن يكون مثل هذا الأمر تالياً أو تحصيل حاصل اكتشاف بعض العرب أن بينهم وبين إسرائيل مصالح مشتركة. وفي إطارها لا تني إسرائيل تحاول إقناع العالم بأن «موجود في قطاع غزة» وفي بلفة معينة يهدف إلى إقناع العالم بأن حربها ضد الفلسطينيين جزء من الحرب الدولية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». في مطلع الشهر الحالي، انشغلت وسائل الإعلام بتصريحات أطلقها بنسائل تنتهاهو لدى قيامه بجولة تفقدية في منطقة الحدود مع الأردن تشدد فيها سير العمل على إقامة «الجدار الأمني» في هذه المنطقة وتلقى تقارير حول تقدّم الأعمال، وقال فيها إن حكومته تعدّ خطة متعددة السنوات لإحاطة إسرائيل بجدران أمنية من أجل الدفاع عن الدولة في الشرق الأوسط. كما هو حالها وكما من المتوقع أن يكون، مؤكّداً «أن هي ضوء طبيعية المنطقة التي تعيش فيها علينا أن نحيط دولة إسرائيل- الفلبلا- بالجدران لنحمي أنفسنا من الحيوانات المفترسة» لم تكن هذه أول مرة يجاهر فيها بهذه المقاربة، ففي مطلع أيلول/ سبتمبر 2015 (قبل اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية بشهر) أعلن نتنياهو أن إسرائيل دولة صغيرة جداً ولا تمتلك عمقاً ديموغرافياً وجغرافياً، ولذا عليها أن تستعير على حدودها في مواجهة «المستلّين غير الشرعيين الباحثين عن العمل والإرهابيين»، وهذا ما سبق أن فعلته على «حدودها» مع شبه جزيرة سيناء (مصر) حيث أوقفت التسلل من هناك.

وجاء إعلانه هذا ردّاً على ادعاءات، بما في ذلك من طرف أوساط سياسية في المعارضة البرلمانية، أن إسرائيل لا تعمل لما فيه الكفاية ل«مساعدة سكان الدول المجاورة وتخفيف معاناة اللاجئين

» منبهم» الذين يدقّون أبواب الدول المجاورة طلباً للتجده، وأشار فيه أيضاً إلى بدء أعمال إقامة جدار أمني في «منطقة الحدود الشرقية»، إمع الأردن» وإلى أنه في المرحلة الأولى ستقام جدار يمتد من منطقة «تمتع» إلى «إيلات» من أجل الدفاع عن المطار الذي يجري إنشاؤه هناك، ثم قد يستمر العمل ليمتد الجدار إلى هضبة الجولان حيث جرى أيضاً إقامة جدار أمني قوي.

ووفقاً لنتنياهو هو تشكل هذه السياسة لترجمة على الأرض لعقيدة زئيف جابوتنسكي المستندة إلى مبدأ «الجدار الحديدي» المحتل بالقوة العسكرية المستمرة والمحافظة، والقائمة على الإيمان بالراسخ «بعدالة الصهيونية»، كما أكد هو نفسه في سياق الخطاب الذي ألقاه خلال مراسم رسمية لإحياء الذكرى السنوية الـ75 لولادة جابوتنسكي أقيمت

في «مقررة عظماء الدولة» على «جبل هيرسل» في القدس يوم 16/7/2015، بعد يومين من توقيع «اتفاق فيينا» في الدول الكبرى الست (مجموعة الدول الـ11+5 وإيران حول البرنامج النووي الإيراني).

وتتسق مقاربة نتنياهو هذه بشأن دور أدوات التوسيع السياسي في «الأسيجة الأمنية» و«الجدار الحديدي» مع تأكيدات تتواتر منذ تشكيل حكومته الحالية قبل نحو عام، تشير من ضمن أمور أخرى إلى أنه لن يسمح بأي

اسرلة السردية التاريخية الثقافي الواسع على فلسطين، ومجرّد وجود سردية صهيونية إسرائيلية في الغرب، هو نتاج ضعف السردية المقابلة

##### عبد الهادي العجلة

«فيهم ماذا تقول، ولكن (إسرائيل) لها حق في الوجود وحق في جلب اليهود من كل العالم ولها الحق في الدفاع عن نفسها، فهم لهم تاريخ طويل في هذه الأرض». هذه كلمات بروفيسور أوروبي في إحدى حلقات النقاش التي لا تنتهي حول الصراع العربي الإسرائيلي.

الأحد 28 فبراير / شباط 2016 م 19 حزيران الأول 1437 هـ ه العدد 12 السنة الثانية Sunday 28th February 2016

## مقاومة «الأسرلة» في سياق الهبة



(كاروايس لطوف)

”تستعيد المقاومة دورها التصحيحي بصرف النظر عن شك الجفجار

“

تقدّم فعلي في طريق تسوية القضية الفلسطينية، وخاصةً من أجل الحفاظ على بقاء

الذين يدقّون أبواب الدول المجاورة طلباً للتجده، وأشار فيه أيضاً إلى بدء أعمال إقامة جدار أمني في «منطقة الحدود الشرقية»، إمع الأردن» وإلى أنه في المرحلة الأولى ستقام جدار يمتد من منطقة «تمتع» إلى «إيلات» من أجل الدفاع عن المطار الذي يجري إنشاؤه هناك، ثم قد يستمر العمل ليمتد الجدار إلى هضبة الجولان حيث جرى أيضاً إقامة جدار أمني قوي.

ووفقاً لنتنياهو هو تشكل هذه السياسة لترجمة على الأرض لعقيدة زئيف جابوتنسكي المستندة إلى مبدأ «الجدار الحديدي» المحتل بالقوة العسكرية المستمرة والمحافظة، والقائمة على الإيمان بالراسخ «بعدالة الصهيونية»، كما أكد هو نفسه في سياق الخطاب الذي ألقاه خلال مراسم رسمية لإحياء الذكرى السنوية الـ75 لولادة جابوتنسكي أقيمت

في «مقررة عظماء الدولة» على «جبل هيرسل» في القدس يوم 16/7/2015، بعد يومين من توقيع «اتفاق فيينا» في الدول الكبرى الست (مجموعة الدول الـ11+5 وإيران حول البرنامج النووي الإيراني).

وتتسق مقاربة نتنياهو هذه بشأن دور أدوات التوسيع السياسي في «الأسيجة الأمنية» و«الجدار الحديدي» مع تأكيدات تتواتر منذ تشكيل حكومته الحالية قبل نحو عام، تشير من ضمن أمور أخرى إلى أنه لن يسمح بأي

التي يرايه «تأتي من تيارات الإسلام المتطرف: تيار السنة المتطرفة بقيادة داعش وتيار الشيعة المتطرفة بقيادة إيران»

«فيللا في غاية»

منذ اندلاع الثورات العربية فإن أكثر ما يشغل بال نتنياهو هو إعادة التذكير بـ «دور إسرائيل الوظيفي» في الشرق

العربي. والقصد، كما ذكر بنفسه أخيراً، «دور فيللا في غابة» بحسب توصيف أطلقه الأوسط في وجه الوحشية الجديدة»

### فراة العنصرية الصهيونية

زعما، الحركة الصهيونية في الماضي كانوا أيضاً ممثلين بالاستعلا، والفرسة تجاه محيطهم. وهما ستان وفتنا وراه تدریب أعينهم على عدم الرؤية أو على ما يسميه البعض العمى الانتقائي، وعلى تجاهلهم

حين يؤكد في خطاب أمام مؤتمر «إبياك» من طعن أو إطلاق نار، هي نتاج مظاهر كراهية أو تحريض، وليست أعمال مقاومة مرتبطة بالخطاب السياسي الفلسطيني المتعلق بالحقوق والعدالة. (كاتب وياحث فلسطيني)

سلفة إيهود باراك على إسرائيل، والذي يعتبر عن نظرتها وأغلبية سكانها اليهود إلى المشرق العربي. فمن حولهم الهجعة والخراب والتخلف والأصولية، بينما هم هنا فقط «فيفلتتهم»- المتحضرين والمتقدمون- وقد أراد يبارك بتعبيرهم هذا التاكيد بشكل خاص أن إسرائيل في الشرق العدائي المتخلف، تحتل «الغرب المنحصر».

ومقولة باراك ليست جديدة بل إنها ذريعة قديمة معروفة تتكرر عندما يقول غيره من زعماء إسرائيل (نحن لا نعيش في سويسرا أو اسكتدافيا، وإنما في الشرق الأوسط»؛

**«الأسرلة» علمياً**

إذا كان «مؤتمر الأمن الدولي» يعدّ الأهم في العالم للعلاقات الخارجية والاستخبارات والأمن، فإن وقائع دورته الأخيرة التي عقدت في ميونيخ (المانيا) هذا الشهر، كانت بمثابة مؤشر إلى قدر كبير من قبول «الأسرلة».

وبحسب التقارير المنشورة عن المؤتمر، لم يحاول أحد الادعاء أن لإسرائيل علاقة بالفوضى العارمة التي تهدّد النخلة العالمي والناجمة عن تنظيم «داعش»، والهدوانية الروسية في أوكرانيا وفي سورية، وأزمة اللاجئين، ما أعطى الانطباع بان صلة إسرائيل بهذه التهديدات هامة إلى إن تكن معدومة.

كذلك لم تطرح القضية الفلسطينية في أي جلسة من جلسات المؤتمر، كما لم تُذكر نتائكا.

واخلصت إسرائيل من هذه الوقائع إلى ما يلي: إذا كان مؤتمر ميونيخ مؤشرا إلى ما يحدث في العالم الدبلوماسي والعلاقات الدولية، يمكن القول إن في سنة 2016 لم يعد أحد معنياً بالفلسطينيين فأوروبا تواجه مشكلات أخرى أصعب وأكثر أهمية بكثير. ومن الصعب افتراض أنه في العالم الجديد سيكون على الكرة الأرضية أحد لديه الوقت والمورد أو الرغبة من أجل ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل.

وإذا ما أضفنا إلى هذا كله مراوحة ما عرف بالخاصة العربية للفلسطينيين في أضعف إلتاها، وعدم نجاح جهود استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، تزداد سخب التشاؤم تلبداً.

برغم هذا الوضع التعيس، يبقى ثمة سبب جوهري يدعو للتفاؤل، يكمن بتحقيقه أن قوة المقاومة القائمة لدى الشعب الفلسطيني ومخزونها لا يفنياها ولا ينضمان، وتحول هذه المقاومة من شكل إلى آخر، وبنوا تنتهز الفرصة الساحقة لتفتجر وتتجدد، وتستعيد دورها التصحيحي بصرف النظر عن شكل الجفجار.

وتعكس هذه المقاومة لا على فلسطين بحسب وإنما أيضاً على العالم أجمع، من خلال نقل أفاق الاستجابة لتحتي القضية الفلسطينية إلى الحلية الدولية، وينمّثل أهم أفاق لهذه الاستجابة في الأصل من ما يجري على الأرض وبين المخالك السياسية الفلسطينية.

وهو وصلر يعني إخفاق الأسرلة، التي تحرص على أن تسوّق رواية تقول إن ما يجري من عمليات مقاومة سواء هدس أو طعن أو إطلاق نار، هي نتاج مظاهر كراهية أو تحريض، وليست أعمال مقاومة مرتبطة بالخطاب السياسي الفلسطيني المتعلق بالحقوق والعدالة. (كاتب وياحث فلسطيني)

الأحد 28 فبراير / شباط 2016 م 19 حزيران الأول 1437 هـ ه العدد 12 السنة الثانية Sunday 28th February 2016

### رأي

في الهبة الاخيرة فقط، اعلنت السلطة انها احببت 200 عملية فدائية واعتقلت 100 فدائي

طارف خميس

يقف تعاملنا مع مفهوم «التنسيق الأمني» على خطابين: الأول: في افتراض أن له تاريخاً خاصاً ينبذع عن سياق تاريخي يمهّد له ويصل معه. والثاني: باننا نزعاه من بيئة «العمالة» وقدفنا به في قلب الإجراءات

الإيرالية المؤسسة. مطالبنا السلطة الفلسطينية بالتوقف عن «التنسيق الأمني» تتلخّط من عدم الإدراك اعلم- لا تستطيع السلطة الفلسطينية توقيف «التنسيق الأمني» ليس لأنه دور تقوم به المؤسسة من اذوار عدة؛ بل بل لأنه بنوعياً يقع في شكلها، إنه مرور وجودها وضمانة استمرارها، وشكل من أشكال تعريفها للعلاقة مع المحتل لا توجد سلطة تتدرّع بحل نفسها، وهذا ما يعنيه وقف «التنسيق الأمني» بشكل فعلي وهو ليس كما يوحي اسمه: إبطاءاً تنسيقياً لتبادل المعلومات الأمنية بين طرفين «إسرائيل» و«السلطة»؛ بل عن وجه مادي ومعلوماتي يضمن عدم تعرض أمن «إسرائيل» للخطر، فليست كلمة «التنسيق» هنا سوى تخفيف لمُخلف للقيام بدور مهمة «الشركة الأمنية»، والوقائع تؤكّد ذلك؛ حيث في الوقت الذي أعلن فيه ماجد فرج، مسؤول جهاز المخابرات الفلسطينية، في حديث إلى مجلة «بيغنس نيوز» الأمنية الأميركية، بأن السلطة أحيحت 200 عملية فدائية واعتقلت 100 فدائي، منذ بداية الهبة الأخيرة، فإن «إسرائيل» أجتاحت العديد من المدن الفلسطينية وخلّفت ما يقارب 200 شهيد وارهلا. لا تقلص السلطة على معلومات حول اعتداءات

المستوطنين في القرى والمدن الواقعة تحت سيطرتها؛ لأن العملية الأمنية ليست تنسيقية في محتواها؛ إنها خدمات بالمعنى الاستدسامي للكلمة. عادة، يجري التاريخ المفهوم «التنسيق الأمني» مع أوصلو، وهو تاريخ للكلمة أكثر منه تاريخاً للمفهوم، فمع أوصلو اكتسب المفهوم شكله الإداري الحالي؛ حيث نجد هناك التباسي النصي العام لمهجة حفظ الأمن المتبجطة بتوسع جغرافية السلطة الفلسطينية، والمغفل في اتفاقية طابا 1995 على الشكل التالي: «السلطة الفلسطينية مسؤولة عن منع الإرهاب والإرهابيين واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم». ونضحت الاتفاقية أيضاً على ضرورة استعاع السلطة الفلسطينية عن ملاحقة من عملوا مع «إسرائيل» على مدى السنوات، وعلى عدم الإضرار بمصالحهم الشخصية مثل الطرد من الوظيفة وخلافه. وهو الدور الذي مهد لتوسع السلطة بعد غزة أرحبا أو لا.

لكنكنا حين نضع المفهوم في سياقه العام، يجب أن نوضّح، فإنه يمكن البداية مع «فصائل السلام» نهاية الثلاثينات، التي كانت تصبأ لاتفاق بين الإنجليز وبعض الزعامات المحلية التابعة لها، لحاربة فصائل الثورة والتعاون مع البريطانيين على قمعها. وكثر الاستعمار الإسرائيلي (وريت التجريد الانجليزية) التجربة ذاتها بتسمية مختلفة حملت اسم «روابط القرى» على يد مستشار الشؤون العربية في الحامية العسكرية للمفظة الغربية مناجيم ملسون، بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، وهي تجربة

### لا يخرج عمله المقاوم من صفوف السلطة بل يخرج عليها

## «التسيق الأمني»: موجز تاريخ حفظ أمن العدو

وجدت مسارها مع التحالف مع بعض الوجهاء والعائلات المحلية، وهو ما اعتبر في حينه خيانة من قبل فصائل منظمة التحرير.

ينتمي «التنسيق الأمني» إلى هذا التاريخ، ووفقه علمنا التفكير فيه، وفهم توسع جغرافيا السلطة أو صيغتها بناء عليه؛ فمؤخراً وافقت «إسرائيل» على فتح مراكز للشرطة وتشر عناصر امن فلسطينية في ضواحي القدس (المعيرزية- أبو ديس، والرام، وبتو)، وحين اشذت الانتفاضة الثانية والتقى ميزر وجود السلطة الفلسطينية، فإن جغرافيتها شامتت إلى حدود المقابلة، أو حربياً إلى فوهة أول دبابة موجهة إلى مكتب ياس عرفات في ساحة المقاطعة.

تفهم السلطة ميزرات وجودها بشكل جدد؛ ولذلك نادى الرئيس محمود عباس (أبو مازن) كل فترة على تاكيد استمرار «التنسيق الأمني» بقوله: «حتى هذه اللحظة» بمعزل عن التزام «إسرائيل» بأي شيء. وفي ميزرات السنوية لعام 2016، والتي بلغت 4,25 مليارات دولار، حطّى قطاع الأمن لوحدة بما سُمّته 28% من الموازنة، حيث يستلم 64 ألف موظف عسكري 3,9 مليارات شكلت من إجمالي فاتورة الرواتب، وهو ما يعادل ميزانبات: الصحة والزراعة والتعليم مجتمعة.

بعد أيام قليلة من التصريح ماجد فرج اعلاه، تقدم رقيب اول في الشرطة الفلسطينية أمجد السكرى نحو حاجز إسرائيلي لينقذ عملية فدائية هناك، وهو الثاني من الأجهزة الأمنية من مازن عربية خلال الهبة الأخيرة، وهي ظاهرة شهدناها بشكل واضح في الانتفاضة الثانية، كان أبرز أبطالها (أبو جندل) ضابط في جهاز الأمن الوطني، حدث الحقق وعمره مخيم جنين واستشهد هناك لتلخّط في أذهان الناس إلى أسطورة عسكرية.

(باحث فلسطيني، رام اله)

النص الكامل على الموقع الالكتروني



مظاهرة فلسطينية ضد «التسيف الأمني» 2004 (تصوير: محمد زركا)

صد عملية الاستيلاء الثقافي والهيمنة على السردية الفلسطينية وأحقيتها عبر منبر الحزبات الاكاديمية.

هنا يجزى دور المصّف وتكون الاستعمار الفلسطيني الذي يمكن فضله اختراق السردية الإسرائيلية الكولونيالية من خلال التوصيف الصحيح ومقاومة احادية ضمنية في ميادين الأبحاث والمؤسسات العلمية، وبيدا ذلك من توصيف وجود وجود، وحدث الاحتلال الإسرائيلي وتوصيفا بشكل صحيح كنزولة استعمارية كولونيائية. صبح كحال الاحتلال، ولكنه احتلال واستعمار للأرض والإنسان والبروات، الاستعمار «Colonization» بكل بساطة هو إقامة مستعمرة في أرض معينة، ويمكن للاستعمار أن يحدث بوجود السكان الأصليين أو بعدم وجودهم. فعندما تقوم جماعات كبيرة، أو غير منجاسنة

##### النص الكامل على الموقع الالكتروني

### وقفة

### الفلاح الفلسطيني في غربته مهد شاهين

السؤال الملحّ في الحالة الفلسطينية، هو: كيف ولماذا فقدت الأرض والزراعة الفلسطينية دورها المعهود تاريخياً، وكيف تحوّلت قوى الغلظة والزراعة الفلسطينية من الاشتغال بالأرض إلى اللحاق بركب قطاعات أخرى؟ يكاد إفراغ الأرض الفلسطينية من المزارع الفلسطيني يكون المكسب الإسرائيلي الأبرز منذ العام 1967. فإن كانت دولة الاحتلال عملت على مصادرة الأراضي والتضييق على المزارعين وفتح باب العمل لهم داخل «إسرائيل»، فإن سياسات السلطة الفلسطينية كانت وما زالت عاجزة عن دعم ومساندة الفلاح الفلسطيني وتعزيز صموده. ليس أدل على ذلك من الأرقام والإحصائيات التي تُظهر أن قطاع الزراعة قد حصل على 0,7-1% فقط من الميزانية الفلسطينية منذ العام 2009. أنها دالة كافية على مدى إهمال هذا القطاع الحيوي والهائم.

تاريخياً نشأت الثورات ضدّ الاستعمار في القرى ومزارع الفلاحين الفقيرة. وسبب ذلك ليس فقط لأنّ الفلاح هو الأكثر ارتباطاً بالأرض، بل لأنه أول الخاسرين من وجود الاستعمار، وأكثر الراجين من رحيله. لذلك كان هو المستهدف الأول من الاستعمار، ومن شركائه المحتلّين في مزرعة الفلاح تتشكّل نواتياً الثروة الصلبة الرافضة للمحتلّ، بل هي متشكّلة أصلاً بطبيعة العمل الفلاحي، التعاونية الزراعية.. وفيها تتكاثف الأسر في ما بينها، وفيها يكون العمل والكد والإصرار والرجح، وفيها تتشكّل الاستقلالية المالية عن مصادر المدينة الحديثة، استقلالية من كل شيء.. إلا من ما، ينزل من السماء، ونبت يصعد من الأرض. الاحتلال، وإن كان عليه استيلاء، بالقوّة العسكرية على أرض ما اغرض إرادة سياسية على شعب ما، فإنّ الفلاحين وحدهم هم من يخسرون ما يمكنكم. أنّا غيرهم فعالمياً، لا يتنقلون من وظيفة إلى حاكم إلى آخر، طبيعة عمل التجار والصنّاعين والموظّفين تصلح في ذاتها إمكانية الانتقال من كنف إلى كنف آخر. ليس الفلاح ثورياً فحسب، بل هو نبض الثورة الذي يستشعر أوّل خطر فقدان الأرض، وحين يفقدها، يكون الأقدّر على أن يستعيد هذه المعاني يوظّفها مرّة أخرى ضدّ من سلبه أو سلب شعبه تلك المعاني الكبيرة. أنّا اصحاب رؤوس الأموال في المدينة، فهم غالباً ما يرون الثورة ضدّ مصالحهم، بل إنهم يواجهونها في بعض الأحيان، ولعلّهم يرون الاستعمار الجديد أفقا أدنية جديدة يرون إليها، غير أنّهم ليسوا بالغباء، ليندفعوا نحو الانتصاف بالحتلّ أو المستعمر الجديد علائقة، هكذا، يبدون الأعلى صوتاً ضده، وهذا الصوت يؤسّس للشرّكة مع المحتلّ، مرتقيّاً ومتوجّساً صوت الفلاحين الأكثر قدرة على إجهاض أي برنامج سياسي للشرّكة والتفاوض مع المحتلّ.

ابن القرية في نضاله هنا يبدو عاجزاً، أو هكذا يجري تصويره، إن تمسّك بأرضه وأخذ يزرعها، بل قاوم من يمنعه من الوصول إلى المدينة صاحب الشركة التجارية والوكالات الأجنبية (كثير منها من دولة الاحتلال) هو أكثر من يساهم في رسم صورة بنيسة وكئيبة لهذا الفلاح، حتى يوشم بالرجعية، ليس لأنه أيّ الفلاح، رجعيّاً بوسائل رزقه وأدوات إنتاجه فحسب، ينظر ابن المدينة، بل لأنّ الأخير هو صاحب الامتيازات التجارية من المحتلّ، سيعمل على تأسيس حركة سياسية، لاستيعاب حركة الفلاحين، التي غالباً ما تتحوّل إلى مشروع سياسي تفارضي مع المحتلّ، حيث يكون مشروعها السياسي الأول هو إخراج طبقة الفلاحين من معادلة التأثير على القوى الفاعلة في المجتمع، وهنا يتنجح المحتلّ في صنّاعة الامتيازات الداخلي بين طبقة الفلاحين المتحرّرة في الأرض وبين طبقات أصحاب رؤوس الأموال الجديدة.

هكذا، ليس غريباً أن يقوم أصحاب رؤوس الأموال في المدن الكبيرة بالتحالف (والمشرّكة) مع المحتلّ، عبر تأسيس حزب سياسي يقوم على مقارعة من مركز الأورث البسيطة لمقاومة المحتلّ، سواء المزارع أو غيره، فهو بذلك يرى مستقبله السياسي، وبذلك يضمن أن يكون «ورثاً شرعيّاً» للمحتلّ. بأدوات المحتلّ، بل إنهم غالباً ما يتعاونون مع شركات التجارة التجارية، ويحلّونها سوق بلادهم، لتكون منافساً لمراكز القوّة المالية فيه، والتي تشكل الزراعة عمودها الفكري، لكنها لا تلبث أن تتحوّل إلى قوّة ثانوية.

(مهندس وياحث فلسطيني)



## لفتنا

الربيع القديم في القرية يتحدّث إلينا. العروس وعريسها من عام 1947، لم يشيخا يوماً، يتحدّثان إلينا. ونحن نستمع. جل ما نفعله هو أن نستمع. ما من قوة تمكّنت يوماً من سلب الذاكرة



(تصوير: ناتالي حنظل)

## قضية للمناسبات

غدير أبو سينة

شاعت الأقدار أن أكون في سان سلفادور عام 2011، حينما زارها محمود عباس في سعيه للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة. قبلها بأيام، كنت قد التقيت عدداً من أبناء المهاجرين واللاجئين الفلسطينيين من عدة أجيال، ولم تكن صعبة ملامسة الحساسية الموجودة بينهم، بسبب اختلاف انتماءاتهم السياسية. ما بين يمين ويسار في بلد شهد حروباً طاحنة بين الحزبين، وكان مؤسس جبهة اليسار فيه من أصل فلسطيني هو شفيق حنظل. ما إن اقترب مني أحدهم معرّفاً عن نفسه بقوله إنه قريب الرئيس السلفادوري السابق من أصل فلسطيني، انطوئو السقا، حتى همس لي آخر بقوله «دعك من هذا الوغد، فهو وابن عمه (يقصد السقا) ليسا سوى انتهازيين!»، تبادرت إلى ذهني، بسرعة، الإجراءات المشددة على دخول العرب إلى السلفادور التي بدأت الحكومة تطبيقها بمجرد استلام السقا سلطات البلاد، كأنما كانت خطوة تطمينية لحزبه اليميني بأن أصله الفلسطيني لن يؤثر على القوانين المراعية لتوجهات الحزب. الكثير من المهاجرين الفلسطينيين في أميركا اللاتينية أصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، بل تبوأ كثير من أبنائهم مناصب سياسية رفيعة في الدولة، لكن هذا لا يعني الكثير، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار غياب رؤية واضحة لمشروع دعم حقيقي للقضية الفلسطينية والاكتفاء بدور السفارات الفلسطينية الذي لا يتجاوز إقامة بعض الاحتفاليات المناسباتية. لتتحذّ المقاومة، شكلاً مؤقتاً ينتهي بانتهاه الحدث، من دون أن تغفل المبادرات الفردية التي إما تفتقر للدعم المادي أو للرؤية المنهجية، في الحالة السلفادورية، تعاملت بعض الأجيال اللاحقة من المهاجرين مع القضية الفلسطينية بتحفظ بحسب ما تقتضيه المصلحة الشخصية. وفي الوقت نفسه، وقفت حائزاً بين أن تتماشى مع سياسات البلاد وبين إحساسها بضرورة مساندة قضيتها الأم. هذا الإحساس الذي يبرز ما إن ترى تلك الأجيال تواصلها رسمياً وأضحاً بين ممثلي بلادها الأم (فلسطين) والبلاد التي وُلدت فيها، إذ إن غياب التواصل في معظم الأحيان كان يحمل بعض أبناء تلك الجالية وفي أوقات معينة، على إخفاء أصولها الفلسطينية خوفاً من أن تُنعت بالإرهاب، أو أن تُرفض من المجتمع أو الحزب. ثم وقع طلاق بانن ما بين الفصائل الفلسطينية وبعض الحركات الثورية في أميركا اللاتينية منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ كان العمل المشترك بينها يجري ضمن خطة وتوجه، بينما انحصر دور المنظمات المساندة للقضية الآن على الجهود الفردية للجاليات مع تعاون محدود في ما بينها وبين السفارات، وشبه غياب لاستغلال القدرة الاقتصادية لدى أصحاب رؤوس الأموال من أصول فلسطينية وعربية. صحيح أنه في السلفادور، مثلاً، لم يكن بالإمكان إلحاق اسم «العربي» بـ «النادي العربي السلفادوري» لولا سيطرة الفلسطينيين الذين يشكلون 2% من السكان على 40% من رأس المال، لكن المشاريع المنقّذة لا تحقّق التطلعات، وهي خطوات مقدّرة لكنها ليست كافية، إذ لم تتمكن كل تلك الأموال (في كل القارة اللاتينية)، مثلاً، من تأسيس منبر إعلامي حقيقي ومؤثّر. مخطئ من يظن أن انقسام الفصائل الفلسطينية في الداخل لا يُلقى بظلاله حتى في أميركا اللاتينية، فإذا لم تتمكن تلك الفصائل من التواصل مع بعضها، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من التواصل مع أبناء الداخل، فسيكون ضرباً من الخيال أن نحلم بتواصلهم مع الأجيال المهاجرة للجهة الأخرى من الكوكب. (كاتبة فلسطينية/ نيكاراغوا)

## رجع صوتنا

ناتالي حنظل

أجلس قرب النافذة حيث أنا منذ ساعات، لم أعد أستطيع عدّها. رزمة الأوراق على الطاولة أمامي لم تلمس. أشعر بما شعرت به مرة وأنا أقف وسط بيرة في يافا، أمسك برتقالتين في كل يد: الشعور حينها تحوّل إلى صوت، صوت رسم خارطة الماضي. بزواية عيني ألمح الغيوم تغازل الشمس، على وجهي وبجانبه. فأبداً بالكتابة عن «لفتنا».

إنها من أحب الأماكن إليّ، وهي من أجمل القرى الفلسطينية في منطقة القدس قبل عام 1948. أهل لفتنا إما طردوا منها أو نزحوا عنها، وما تبقى من القرية ما يزال مهدداً دوماً بمزيد من الدمار. كثيراً ما أسير بين الأراضي الجبلية الوعرة مع صديقتي من القدس، تاركين الحجارة، كأنها مجموعات من النجوم، تدلنا على الطريق. نحافظ على صمتنا. ما الذي يمكن أن يقال في خضمّ كل هذا الجمال، هذا الرعب، هذا الحزن، هذا الحب. الأزهار البرية تتحدّث إلينا. تتحدّث إلينا أزهار الياسمين والخزامى. بيوت الحجر الخاوية، جواهر تراثنا، وهويتنا وثقافتنا، تتحدّث إلينا. أشجار الزيتون تتحدّث إلينا. الطواحين تتحدّث إلينا. الربيع القديم يتحدّث إلينا. الأشباح التي تحوم في القرية تتحدّث إلينا. العروس وعريسها من عام 1947، لم يشيخا يوماً، يتحدّثان إلينا. ونحن نستمع. جل ما نفعله هو أن نستمع، فنسمع: «لم يعد هناك ما نخسره»، ولكن ما من قوة تمكّنت يوماً من سلب الذاكرة. الكتاب بحرسون الذكريات. نلمح عصفور الشمس الفلسطيني. على طرفي صدره خصلات ريش برتقالية. أخبرتني صديقتي أنها كانت تبحث عن هذه العصافير في طفولتها، وأن عصفور الشمس هذا ذكر، لأن ريشه الأسود يبدو أزرق لامعاً في الشمس. بدت تلك الزرقة مثيرة حدّ أنها غمّيت علينا كما القصيد حين تظهر مبهمّة

و من ثمّ أتوقّف. الجمال ندبة، والتاريخ غرفة، والحزن عاصفة.  
المقاومة هي رجع صوتنا.  
(كاتبة وأكاديمية فلسطينية/ نيويورك  
ترجمة: محمد زيدان)

